

أثر الاستحقاقات الإختيارية على جودة الارباح المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد، مفهوم جودة الأرباح المحاسبية وأهميتها والعوامل المؤثرة في جودة الأرباح . مفهوم جودة الأرباح المحاسبية تتعدد تعريفات جودة الأرباح وتختلف باختلاف خصائص جودة المعلومات ولذلك بعد مفهوم جودة الأرباح محيراً، ولذلك لا يوجد تعريف محدد وواضح عن جودة الأرباح، ومن هنا تنطوى جودة الأرباح على وجهين مختلفين، الأول: كخاصية أساسية والتي تتمثل في قياس الربح المحاسبي، والثاني: كخاصية للتقرير المالي والذي يقيس مدى قدرة الشركة على القيام بتوزيعات مستقبلية. فقد أشارت إحدى الدراسات (Wiesehofer, L, 2011) إلى أنه يمكن تحقيق مفهوم جودة الأرباح من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، وتتفق دراسة أخرى مع ما سبق بأن الأرباح التي تتصف بالجودة العالية تتمثل في الأرباح التي تحتوى على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية وأيضاً فيما يتعلق بتقييم الأداء الحالي للشركة (إبراهيم صالح ، ٢٠١٢ ، ص (٣٨١) ، وأكدت هذه الدراسة على أن الأرباح تكون عالية الجودة إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة وتكون مؤشر جيد للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياساً جيداً عن قيمة الشركة. وقد أوضحت إحدى الدراسات (Demerjian. Peter, 2013, p. 463). أن جودة الأرباح ترتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، حيث أنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر يدل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى . وبناء على ماسبق يرى الباحثون أيضاً أن جودة الأرباح تتمثل في قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وبمعنى آخر فإن جودة الأرباح تعنى استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها ، كما يستنتج الباحثون أيضاً أن جودة الأرباح تعبر عن مدى استمرارية الأرباح وقدرتها الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وأنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى . أهمية جودة الأرباح تستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها، إذ تعتبر الأرباح بصرف النظر عن جودتها من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات، كذلك يتم استخدام الأرباح في العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركة الحالي والمستقبلي. وفي هذا المجال يرى الباحثون أن أرباح الشركات تتمتع بأهمية كبيرة حيث تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستحقين، ولأن جودة الأرباح تعود إلى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتاتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً هاماً في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام، كما أن جودة الأرباح في الشركة قد يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح وذلك لأهميتها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (Francis J. et al. 2008, pp. 53-99) . تعتبر الأرباح من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين لتقييم أداء ومخاطر الشركة. تعتبر مؤشراً مباشراً لتقييم جودة معايير المحاسبة المطبقة في الشركة، حيث توجد علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين نوعية النظام المحاسبي المطبق ومدى التزامه بالمعايير المحاسبية. تفيد الأرباح الدائنين والمقرضين لمعرفة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها، تهتم إدارة الشركة بتحقيق أرباح تتسم بإستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وإدارة الشركة. • تهتم إدارة الشركة بتحقيق أرباح تتسم بإستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة، علاقة بين جودة الأرباح وإدارة الشركة. يهتم المستثمرون الحاليين والمحتملين بشكل كبير بقدرة الشركة على توزيع الأرباح واستمرارية هذه التوزيعات ومقدارها، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وتوزيع الأرباح. . العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : لخصت إحدى الدراسات Dejun WU. 53-56 (2009, pp. الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح . بين المعايير المحلية والدولية من شأنه أن يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح، رأى أحد الباحثين (Francois, B, 2013, p. 137) ، الدولية يكون لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل (Earnings Smoothing) وأقل ممارسة لإدارة الأرباح Earnings management تركيبة حملة الأسهم ، التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح . للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات فقد اثبتت دراسة (Chin&Audrey, 2008). أنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف تنخفض جودة الأرباح في هذه تأثير أعضاء مجلس الإدارة ، على جودة الأرباح فقد توصلت إحدى الدراسات، علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح (Lafond, R., & Roychowdhury, S, 2008, 101). تأثير لجنة المراجعة في جودة الأرباح، الأخيرة وذلك لتأثيرها الهام على تحسين جودة الأرباح فقد وجدت إحدى الدراسات تشكيل لجنة المراجعة وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة

الأرباح من خلال تخفيض احتمال التلاعب في القوائم المالية، الكافيين يساهم في تحسين جودة الأرباح (Line, J. & Yang, 2006, p. 921). العلاقة بين عدم التأكد (المخاطر السياسية والاستحقاقات الاختيارية) تعتبر المخاطر السياسية من أهم انعكاسات البيئة السياسية على النظام المحاسبي، المخاطر السياسية في تأثيرها سواء المباشر وغير المباشر على البيئة التنظيمية والسياسات التجارية والاقتصادية للدولة، وما يتبعها من تخوفات وعدم تأكد لجميع الأطراف ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وما يصاحب ذلك من خسائر متوقعة نتيجة تلك المخاطر، وجودة الأرباح المحاسبية، فالاستحقاقات الاختيارية تتحرك بناء على المخاوف السياسية. ومن هنا يمكن القول بأن القضية الرئيسية في هذا الجزء تتمحور في الوقوف على أثر المخاطر السياسية وما يتبعها من عدم تأكد كأحد العوامل البيئية للنظام المحاسبي في اختيار السياسات المحاسبية وانعكاسها على الاستحقاقات الاختيارية، وتأثير ذلك على جودة الأرباح المحاسبية. يعرف الخطر السياسي بأنه كل حالات عدم التأكد المتعلقة بسياسات واتجاهات الدولة بسبب عدم وضوح الرؤية والتوجه السياسي المستقبلي سواء نتيجة حالات الحروب، الثورات، الانتخابات القرارات الحكومية الاستثنائية مثل التأميم أو نزع الملكية - مما يحمل معه توقعات سلبية بكافة جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي" (Rui Zhong & Jinyu . Liu , 2017). الدراسات السابقة التي تعرضت للعلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وجودة الأرباح اهتمت العديد من الدراسات العربية والأجنبية بالعلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وجودة الأرباح ولكن توجد ندرة في الدراسات التي تعرضت لهذه العلاقة في ظل ظروف عدم التأكد، مايلي ملخص لأهم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة: انضح من القسم السابق الخاص بتشغيل النموذج المقترح بالدراسة إلى استنتاج عام مفاده أن الاستحقاقات الاختيارية تؤثر سلباً على جودة الأرباح ، وهذا الأثر السلبي يكون أكبر خلال فترة التأكد بالمقارنة بفترة عدم التأكد. وللوهلة الأولى قد يبدو الاستنتاج الأخير غير منطقي إلا أنه يأخذ في الاعتبار الفترة المستخدمة في الدراسة والظروف السياسية والإقتصادية في البيئة المصرية خلال هذه الفترة وانعكاس التغيرات السياسية الجذرية الناتجة عن ثورة يونيو ٢٠١٣ على حركة الاقتصاد المصري . ٢٠١٣ والتي أدت إلى تعطل واضطراب معظم القطاعات الاقتصادية ، فإنه يمكن الوصول إلى تفسير منطقي للإستنتاج السابق . كما يرى الباحثون أيضاً أن أحد التفسيرات الممكنة للإستنتاج السابق يتمثل في أنه في ظل ظروف عدم التأكد والتي يمثلها عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كانت تمر مصر بتقلبات سياسية وعدم استقرار إقتصادي صاحبه تعطل العمل بالبورصة المصرية لفترات طويلة ، الأمر الذي جعل تطلعات المساهمين لتحقيق أرباح مرتفعة أقل وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الدافع لدى الإدارة للتدخل في رقم الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية ، وذلك لأن أي أداء مالي غير مرض للمساهمين سيكون مبرراً بالظروف السياسية والاقتصادية العصبية التي تمر بها البلاد. ومن جهة أخرى قد تدفع التغيرات السياسية وما يصاحبها من مخاطر عدم التأكد بالإدارة نحو التخلي عن ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية خوفاً من الخضوع لرقابة أشد صرامة من الجهات الرقابية المختلفة ، كهيئة الرقابة المالية أو غيرها من أصحاب المصالح كالبנק والدائنين محاولة منهم لتحسين أوضاع الاقتصاد المصري. وعلى العكس، في ظل ظروف التأكد والذي يمثلها عامي ٢٠١٤ ، و ٢٠١٥ أصبحت الأمور السياسية والاقتصادية في مصر أكثر استقراراً ، ١. ضرورة وجود ضوابط من قبل الجهات المنظمة لوضع المعايير المحاسبية تهدف إلى ترشيد التقديرات المحاسبية والتقليل منها وذلك لتقليل الاستحقاقات الاختيارية لزيادة جودة الأرباح المحاسبية. ٢. توعية المستثمرين بأسواق المال بضرورة التأني في تفسير نتائج أعمال الشركات وعدم الانخداع بزيادة الأرباح ولكن يجب معرفة الطرق والأساليب التي تم استخدامها للتوصل لهذه الأرباح. ضرورة التأكد من أن الشركات تقوم بإنشاء موقع إلكتروني تنشر فيه تقاريرها المالية والأحداث الهامة التي تمر بها، وأن تلك البيانات في شكل سلسلة زمنية ، وذلك لكي يتمكن المستثمرون والباحثون وغيرهم من المهتمين بالشركات من تقييم أدائها بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات. هذه الدراسة الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المصرية المساهمة العامة، وخاصة هيئة الأوراق المالية، بالعمل على زيادة جودة الأرباح والمعلومات المحاسبية من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وإلزام الشركات بتطبيقها . كذلك من المهم أن يكون الإفصاح المالي للشركات المساهمة العامة متفق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS). يرى الباحثون أن معايير المحاسبة المصرية تحتاج إلى إعادة نظر من حيث مراجعتها، وإجراء بعض التعديلات التي من شأنها أن تساعد في الحد من قدرة الإدارة على استغلال الاستحقاقات المحاسبية لتحقيق مصالحها الخاصة، ولعل ذلك قد يتحقق من خلال وضع شروط أكثر تحديداً لتقديرات الإدارة وأحكامها الشخصية، وتوسيع متطلبات الإفصاح في هذا الشأن وتوسيع دور المراجع ليشمل إبداء رأيه في مدى موضوعية تطبيق الإدارة لأساس الاستحقاق المحاسبي.